كان المبحث فيه محال وما نقل عن السيد من جواز الاخبار بالمصدر
الموول عن اسم الذات من غير تاويل الظاهر انه مفروض في بعض
التراكيب نحو عسى زيد ان يقوم وعمرو اما انه قايم او قايمة فقول
البعض الظاهر فيلي كلام السيد جواز الفتح غير ظاهر فتامل قوله
ومن لدن صلة اي لموصول اسمي او حرفي وقد مثل الشارح لهما ومثل
الصلة الصفة نحو مررت برجل انه فاضل قوله ما ان مفاتحه
لتنوء اي تثقل والاستشهاد مبني على ان ما موصولة ويصح كونها
نكرة موصوفة قوله بخلاف حشو الصلة اي بحسب اللفظ
فلا ينافي كونها في الصدر باعتبار الرتبة في جاء الذي عندي انه
فاضل والمراد باللفظ ما يشمل المقدر ليدخل في الحشو لا فعله
ما ان في الشاهد ثمة قوله سواء مع اللام اي ولا فرق معها بين
وجود فعل القسم على ان من فتح في هذه الصورة الاتية
لم يجعلها جواب القسم كما سيذكره الشارح وكلامنا هنا فيما اذا كانت
جوابا فتامل لكن ان كلام المصنف والشارح شامل للثلاث صور وان لم
يمثل الشارح الا لصورتين وان قول البعض الكلام هنا فيما
لم يصرح بفعله بقرينة قول الشارح فيما ياتي او فعل قسم ظاهر غير
ظاهر لانه يلزم عليه عدم تعرض المصنف هنا وفيما ياتي لحكم صورة
ذكر فعل القسم مع ذكر اللام وما استند اليه من القرينة لا يشهد
له كما لا يخفى ولا يشهد له ايضا قول الشارح فيما ياتي والتقييد
الخ لما ستعرفه هذا وفي التصريح ان ابا كيسان حكى عن
الكوفيين جواز الوجهين اذا حذف الفعل ولم تذكر اللام نحو
والله ان زيدا قايم وانهم لفظوا الفتح في هذا المثال
على الكسر وان ابا عبد الله الطوال منهم لم يوجبه ولم يثبت لهم
سماع

اولا وقوله او دونها اي
مع حذف فعل القسم
فلا يعارض هذا ما ياتي
من جواز الوجهين
عند عدم اللام وذكر
فعل القسم صح

سماع بذلك اه وفي شرح الجامع ان القول بجواز الفتح في نحو هذا
المثال لم يؤيده سماع وليس له وجه بل هو غلط واطال في بيان ذلك
كما نقله شيخنا ولعدم سماع الفتح حكى في التوضيح اجماعا القرب على
تعين الكسر في الصور الثلاث قوله او حكيت بالقول الا الا ان
قوله فان لم تحك بل اجري القول مجرى الظن اي بالعمل بان اعمل
عمله وجعل بمعناه بالفعل فلا منافاة بين ايجاب الشارح الفتح في
هذه الحالة وبين تجويز المرادي الفتح والكسر عند صلاحية القول
للحكاية به ولاجرائه مجرى الظن قبل اختيار احدهما والتلبس
بالفعل قال لان الحكاية بالقول مع استيفائه شروط اجرائه
مجرى الظن جائزة قوله او حلت محل حال لم تفتح حتى لان وقوع
المصدر حالا وان كثر سماعي على ان السماع انما ورد في المصدر الصريح
لا المؤول ولان المصدر المنسبك من ان المفتوحة الناصبة
معرفة والحال نكرة ولابد من كون ان في ابتداء الحال نحو
نحو جاء زيد وعندي انه فاضل قوله كما اخرجك ربك الآية
قوله الا انهم اي المرسلين والكسر في الآية بسبب اخبارهم
ووقوع اللام في اخبارهم قوله معلقا عنها باللام اي لام الابتداء
واحترز به عن اللام من المعلقات الآتية قوله ليلة ظرف لقوله
وقوله نسأهما اي نسيناهما قوله بعد اذا حال من التمييز فيما ياتي الاجع
الى همزان قوله ظاهرا اي حقيقة او حكما بان كان مقدرا جائز الذكر
بان كان حرف القسم الباء الموحدة دون الواو والتاء الفوقية قوله
مني اي همزان لقطع النظر عن كونه مفتوحا او مكسورا قوله نظرا الموجب
كل منهما اي موجب الكسر مع اذا اعتبار ان مع معموليها جملة بلا احتياج الى
تقدير خبر ومع فعل الفتح اعتبار ذلك جملة جواب القسم وموجب

Copyright © King Saud University